

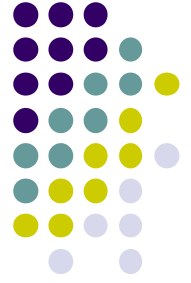


# إستراتيجيات وسياسات توجيه تحويلات العاملين بالخارج نحو تمويل التنمية: حالة مصر



د. أيمن زهري

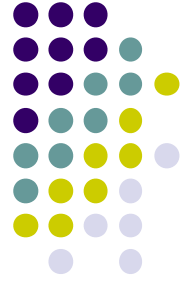
ورشة عمل حول تحويلات العاملين والتنمية في السودان  
الخرطوم - ٢٤-٢٥ فبراير ٢٠١٥



- كانت مصر، طوال تاريخها، **دولة مستقبلة** للهجرة، إلا أنه منذ منتصف سبعينات القرن العشرين أصبحت مصر دولة مرسلة للمهاجرين، عادة من أجل العمل.
- تزامن ذلك مع **النهضة الاقتصادية التي شهدتها بلدان الخليج العربي** وليبيا بعد إرتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتوجه تلك الدول الى إقامة نهضة اقتصادية استعانت خلالها بالعمالة القادمة من البلدان العربية المجاورة وفي طليعتها مصر ذات الثقل السكاني الكبير في المنطقة العربية.



- تزامنت هجرة العمالة المصرية للخليج في ذلك الوقت مع المشكلات الاقتصادية التي واجهتها مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والزيادة السكانية وعدم قدرة الإقتصاد المصري على إستيعاب الخريجين وتخلي الدولة مرحليا عن توظيف الخريجين.
- بالإضافة الى بلدان النفط، شهدت مصر موجه **هجرة كبيرة للعراق** في ثمانيات القرن العشرين، كما إنضمت الأردن ولبنان حاليا الى الدول المستقبلة للهجرة المصرية.
- بالتزامن مع الهجرة المصرية لبلدان النفط، أو قبلها بقليل، شهدت مصر تيار هجرة أقل قوة **نحو الغرب** بدأ في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يتمثل في الهجرة نحو الغرب أو ما يطلق عليه في أدبيات الهجرة المصرية "بلدان المهجر".



- كانت أسباب هجرة هذه الفئة من المصريين مختلفة عن الهجرة المصرية لبلدان النفط حيث توجه هؤلاء المهاجرين الى بلدان تسمح لهم بالإقامة الدائمة والتجنس ، وهو ما أدى الى تكوين جاليات مصرية في تلك الدول.
- وقد سعت الدولة المصرية لربطهم بمصر من خلال إستحداث منصب وزير الدولة للهجرة والمصريين بالخارج عام ١٩٨١ الذي إنتقلت تبعيته فيما بعد الى وزارة الخارجية ثم الى وزارة القوى العاملة والهجرة حاليا ليقوم بنفس مهام وزير الدولة للهجرة .



- وقد ساهمت **تحويلات المصريين** منذ بداية عصر الهجرة الكثيفة للمصريين من أجل العمل، خاصة في بلدان الخليج، في سبعينات القرن الماضي دوراً هاماً في دعم الإقتصاد المصري سواء على مستوى الإقتصاد الكلي، من خلال توفير العملة الصعبة ودعم ميزان المدفوعات، أو على مستوى الإقتصاد الجزئي من خلال توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق علي إحتياجات أسر المهاجرين والإنفاق على خدمات الصحة والتعليم وتحسين ظروف السكن والإستثمار.

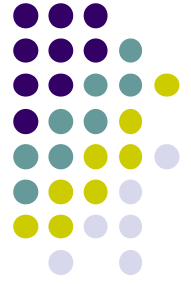
## هذه الدراسة



- نتناول في هذه الدراسة بالعرض والتحليل بعض الموضوعات المرتبطة بالهجرة المصرية بشكل عام والموضوعات المرتبطة بالتحويلات وسُبُل توجيهها لتمويل التنمية بشكل خاص.
- بعد هذه المقدمة القصيرة، نقدم في الجزء التالي من هذا العرض توصيفا لمحددات وحجم الهجرة المصرية.
- ثم نقدم بعد ذلك عرضا لتدفقات تحويلات المهاجرين واستخداماتها، ثم نستعرض سياسات توجيه تحويلات المهاجرين نحو تمويل التنمية.
- ونختتم ببعض التوصيات التي تصب في تعظيم الإستفادة بتحويلات المهاجرين في تمويل التنمية.

# الهجرة المصرية





## محددات/أسباب الهجرة المصرية

■ تتعدد أسباب الهجرة المصرية بين أسباب مرتبطة بالمحددات **الدافعة** للهجرة من مصر والمحددات **المستقطبة** للهجرة في الدول المستقبلية، بالإضافة الى دور شبكات الهجرة المصرية في تيسير الهجرة. ويمكننا تقسيم عوامل الهجرة في الحالة المصرية الى ثلاثة عوامل/مجموعات:

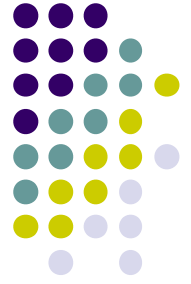
1. العوامل/المحددات الإقتصادية
2. العوامل/المحددات السياسية:
3. العوامل/المحددات الإجتماعية (شبكات الهجرة)





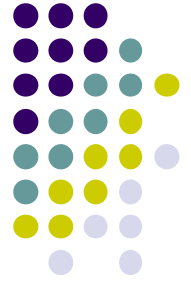
## محددات/أسباب الهجرة المصرية: العوامل/المحددات الإقتصادية

- يعد العامل الإقتصادي **العامل الأهم** في حركة الهجرة المصرية؛ إذ أن النمو المتزايد للسكان في مصر منذ الحرب العالمية الثانية قد خلق مشكلات اجتماعية واقتصادية تمثلت في معدلات البطالة المرتفعة، والتشغيل المنقوص، وانخفاض الأجور والدخول، وانخفاض العائد على التعليم، وتزايد نسبة الفقر، والاستجابات غير الملائمة (**أحيانا**) للسياسات الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة تلك المشكلات.
- وقد أصبحت ولا تزال عوامل "**دافعة**" للهجرة، من ناحية أخرى، فإن انتعاش إقتصاديات الدول النفطية بالخليج والحاجة إلى قوى عاملة وفرص التوظيف الناشئة عن ذلك شكلت عوامل "جذب" رئيسية للعمالة المصرية.



## محددات/أسباب الهجرة المصرية: العوامل/المحددات السياسية

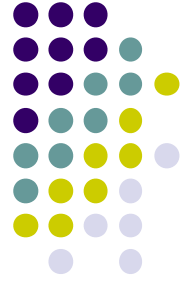
- يتمثل العامل الثاني في **الظروف السياسية** سواء في دول المنشأ (مصر) أو دول المقصد.
- فقوانين الهجرة في مصر و**سياسات الدخول** في الدول المستقبلة للمهاجرين لعبت بالفعل دوراً رئيسياً في توجيه تيارات الهجرة حيث شهدت مصر موجة كبيرة من الهجرة من أجل العمل في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي نتيجة رفع القيود عن الهجرة.
- وقد تبين جلياً أثر العوامل السياسية كمحدد للهجرة أثناء **الحرب العراقية الإيرانية** التي أدت الى حدوث تيار هجرة قوي من مصر للعراق لسد العجز في سوق العمل العراقي نتيجة لتجنيد الغالبية العظمى من الشباب العراقيين في تلك الحرب.
- كما شهدت مصر **هجرة عائدة** إبان حربي الخليج الأولي والثانية. أضف الى ذلك عودة نسبة كبيرة من **العمالة المصرية في ليبيا** بعد التغيرات السياسية التي شهدتها ليبيا في فبراير ٢٠١١.



## محددات/أسباب الهجرة المصرية: العوامل/المحددات الإجتماعية (شبكات الهجرة)

- تلعب **العوامل الإجتماعية** دوراً هاماً في الهجرة، مثل المساعدة التي قد يحصل عليها المهاجرون من أقاربهم وأصدقائهم الذين سبقوهم للهجرة.
- وتلعب **شبكات الهجرة** دوراً هاماً في تيسير تدفقات الهجرة والمحافظة على ثبات تلك التدفقات.
- وحتى بداية القرن الحادي والعشرين كانت **شبكات الهجرة** تركز على دول الخليج العربي، والعراق والأردن وليبيا. فالمهاجرون الذكور الذين تمكنوا من الحصول على عقود عمل بالخارج عادة ما استطاعوا أيضاً تأمين عقود عمل لأقاربهم وأصدقائهم.
- بتوجه شريحة من المصريين للهجرة الى أوروبا، **إزداد دور شبكات الهجرة** في تيسير تدفق المهاجرين المصريين لتلك البلدان نظراً لتركز الهجرة في بعض القرى والمحافظات في مصر<sup>2</sup> وإرتباطها المباشر ببلدان المقصد في أوروبا.

## تقدير حجم الهجرة المصرية



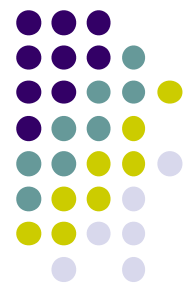
- تختلف تقديرات حجم الهجرة المصرية إختلافا كبيرا بإختلاف المصدر، فبينما تقدر الأمم المتحدة عدد المصريين بالخارج بـ ٣،٥ مليون مصري، تصل التقديرات المصرية الى ضعف هذا الرقم تقريبا.

## تقدير حجم الهجرة المصرية



الدولة	العدد	النسبة المئوية بالمنوية العربية وغير العربية	النسبة المئوية (الإجمالي)
ليبيا	2,000,000	41.8	30.9
السعودية	1,300,000	27.1	20.1
الأردن	525,000	11.0	8.1
الكويت	480,000	10.0	7.4
الإمارات	260,000	5.4	4.0
قطر	88,500	1.8	1.4
عمان	45,000	0.9	0.7
لبنان	38,000	0.8	0.6
العراق	15,000	0.3	0.2
البحرين	12,000	0.3	0.2
اليمن	10,300	0.2	0.2
سورية	10,000	0.2	0.2
دول عربية أخرى	5,559	0.1	0.1
<b>إجمالي الدول العربية</b>	<b>4,789,359</b>	<b>100.0</b>	<b>74.0</b>
الولايات المتحدة وكندا	780,841	46.3	12.1
المملكة المتحدة	250,000	14.8	3.9
إيطاليا	190,000	11.3	2.9
فرنسا	160,000	9.5	2.5
أستراليا	106,000	6.3	1.6
اليونان	80,000	4.7	1.2
ألمانيا	30,000	1.8	0.5
هولندا	30,000	1.8	0.5
النمسا	25,000	1.5	0.4
سويسرا	12,000	0.7	0.2
دول أخرى غير عربية	22,317	1.3	0.3
<b>إجمالي الدول غير العربية</b>	<b>1,686,158</b>	<b>100.0</b>	<b>26.0</b>
<b>الإجمالي العام</b>	<b>6,475,517</b>		<b>100.0</b>

# تحويلات المهاجرين وإستخداماتها





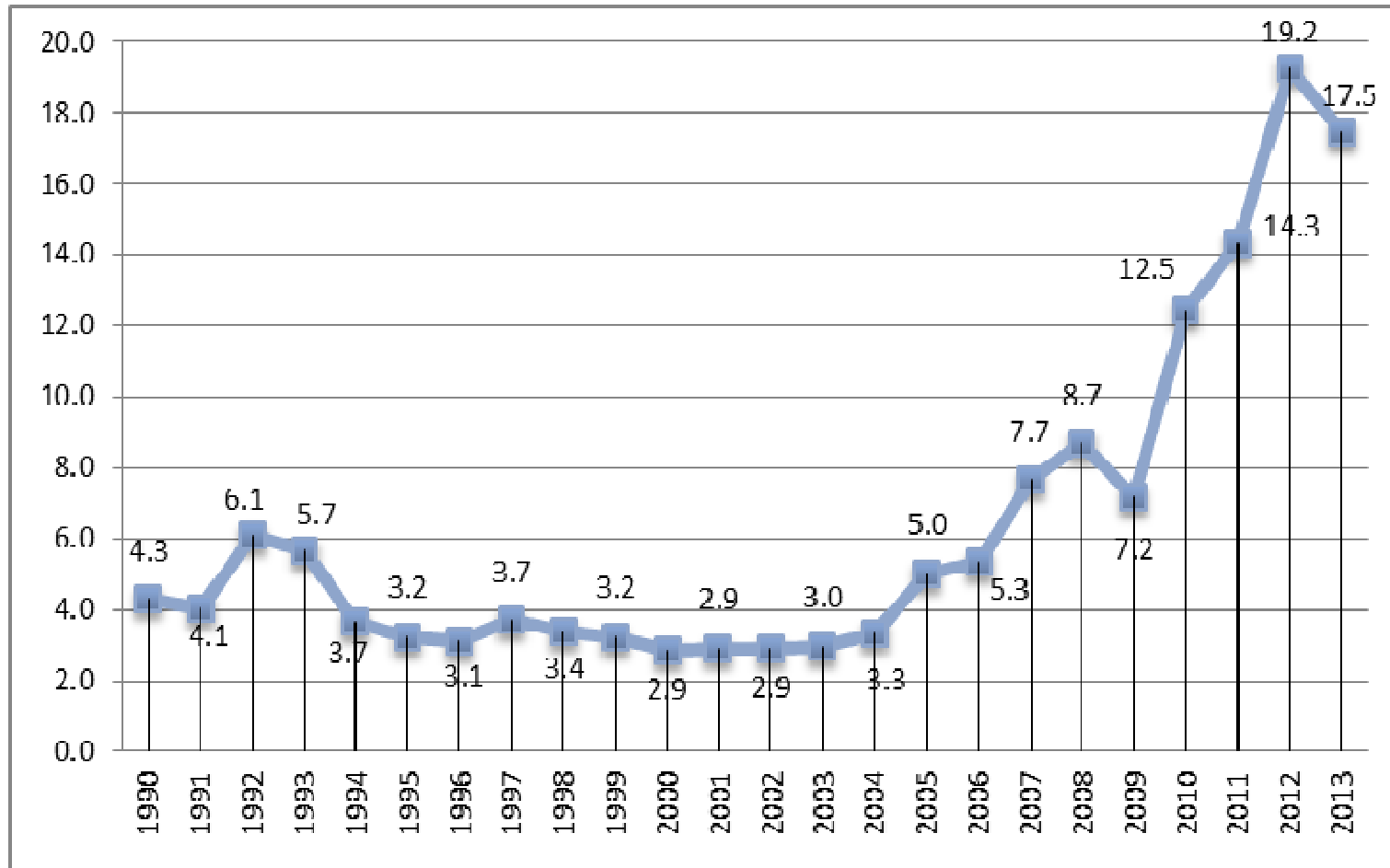
## تحويلات المهاجرين وإستخداماتها

- من الناحية المالية والإقتصادية، تمثل تحويلات المهاجرين لبلدان المنشأ **العامل الأهم** من عوامل الهجرة.
- حيث تمثل تلك التحويلات أهمية خاصة بالنسبة **لأسر المهاجرين** على مستوى الإقتصاد الجزئي ولبلدان المنشأ بصفة عامة على مستوى الإقتصاد الكلي.
- وتمثل التحويلات الرسمية **الجزء المرئي** من التحويلات التي يرسلها المهاجرون لبلدان المنشأ والتي يمكن قياسها بقدر كبير من الدقة.
- ويختلف **حجم التحويلات الرسمية** طبقاً لعدد المواطنين المهاجرين لبلدان أخرى ومعدلات الأجور والمخاطر السياسية ونوعية النشاط الإقتصادي في بلدان المهجر وبلدان المنشأ، بالإضافة للمستوى التعليمي للمهاجرين ومدة إقامتهم بالخارج وتوافر القنوات المالية المناسبة لنقل التحويلات من بلد لآخر وكذلك أسعار الفائدة السائدة في بلدان المنشأ وبلدان المهجر.



## التحويلات الرسمية

تحويلات المصريين بالخارج لمصر ١٩٩٠-٢٠١٣



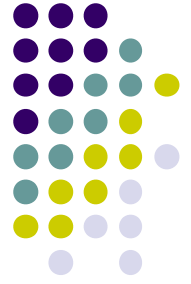
\* التحويلات (بليون دولار) - المصدر: البنك الدولي (2014) التحويلات للخارج - أبريل 2014





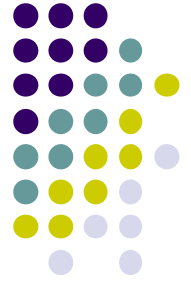
## التحويلات غير الرسمية

- على الرغم من أنها قد تمثل نسبة كبيرة من تحويلات المهاجرين، فإن التحويلات عبر القنوات غير الرسمية أو المبالغ المالية التي يحضرها المهاجرون معهم عند عودتهم الى **بلدانهم لا يمكن رصدها أو إدراجها ضمن الإحصاءات الرسمية** الخاصة بالتحويلات.
- لذلك **لا ينبغي لنا أن نتجاهل التحويلات غير الرسمية** للمصريين العاملين بالخارج سواء كانت تلك التحويلات نقدية أو عينية في صورة ملابس وأجهزة كهربائية وسلع أخرى.
- ويتم إرسال التحويلات غير الرسمية عن طريق إرسال الأموال والمنقولات لعائلة المهاجر في مصر **مع الزملاء العائدين** لقضاء عطلتهم في مصر أو عن طريق إرسال التحويلات **مع سائقي الحافلات** كما هو الحال في ليبيا.



## مصدر التحويلات

- طبقا لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٢، تصدر **المملكة العربية السعودية** قائمة الدول المرسلة للتحويلات لمصر بنسبة تصل الى حوالي ٢٨ بالمائة من التحويلات التي تلقتها مصر في هذا العام، تليها **المملكة الأردنية** بنسبة ١٩ بالمائة، ثم تحتل **الكويت** المركز الثالث في قائمة الدول المرسلة للتحويلات لمصر بنسبة ١١ بالمائة، بينما تحل **ليبيا** في المركز الرابع بنسبة ١٠ بالمائة.
- وتشكل التحويلات المرسلة من تلك البلدان الأربع مجتمعة **ثلاثي قيمة التحويلات** التي تلقتها مصر عام ٢٠١٢.
- كما أشرنا سابقا، لا تشمل هذه الإحصاءات التحويلات غير الرسمية حيث نعتقد أن نصيب التحويلات القادمة من ليبيا أكبر بكثير من تقديرات البنك الدولي إذا أخذنا في الحسبان التحويلات غير الرسمية.



## تكلفة التحويلات

- تمثل **التحويلات المالية للمهاجرين تجارة رائجة** بين الدول المستقبلية والدول المرسلّة للمهاجرين على مستوى العالم.
- وتعمل الدول المختلفة على **خفض تكلفة التحويلات** لعدة أسباب من أهمها تحقيق حجم أكبر من التحويلات للبلدان المرسلّة للمهاجرين، وكذلك تشجيع المهاجرين على إتباع القنوات الرسمية في التحويل بما يكفل للدولة رصد تلك التحويلات وتقدير حجمها ومراقبة تدفقاتها، وكذلك حماية المهاجرين من إحتال ضياع أموالهم من خلال التحويل غير الرسمي.
- مع إنتشار **شركات تحويل الأموال**، لم تعد المنافسة قاصرة على البنوك ولكن تجاوزتها لتشمل الشركات التي أنشئت خصيصا لممارسة تجارة تحويل الأموال عبر دول العالم المختلفة وأصبحت تتعامل مع شريحة كبيرة من المهاجرين نظرا لمرونة نظم العمل والإنتشار السريع في البلدان المرسلّة والمستقبلية من خلال شبكات ضخمة من الفروع والوكالات.



## تكلفة التحويلات

تكلفة التحويلات من المملكة العربية السعودية لمصر خلال الربع الثاني من عام 2014

1870 ريال سعودي**		750 ريال سعودي*		المبلغ
النسبة	رسوم التحويل	النسبة	رسوم التحويل	المؤسسة المالية
0.82	15.33	3.21	24.08	موني جرام
1.08	20.20	3.88	29.10	ويسترن يونيون
4.31	80.60	6.58	49.35	تلي موني
4.42	82.65	5.91	44.33	بنك الراجحي
4.42	82.65	6.18	46.35	بنك إنجاز
4.58	85.65	6.18	46.35	البنك السعودي الأمريكي
5.64	105.47	7.64	57.30	إكسبريس موني
4.37	81.63	6.05	45.34	متوسط البنوك
3.31	61.86	5.50	41.24	متوسط الشركات
3.61	67.51	5.65	42.41	المتوسط العام

\* ما يعادل 200 دولار أمريكي \*\* ما يعادل 750 دولار أمريكي



## تكلفة التحويلات

تكلفة التحويلات من المملكة العربية السعودية لبعض البلدان خلال الربع الثاني من عام 2014

1870 ريال سعودي**		750 ريال سعودي*		الدولة
النسبة	رسوم التحويل	النسبة	رسوم التحويل	
1.47	27.46	3.06	22.93	بنجلاديش
1.59	29.73	3.19	23.89	اليمن
1.90	35.80	2.56	19.21	باكستان
2.08	38.95	4.33	32.44	الأردن
2.20	41.14	3.98	29.88	الفلبين
3.61	67.51	5.65	42.41	مصر
4.42	82.66	6.11	45.82	الهند

المصدر: محسوب من قاعدة بيانات البنك الدولي: Remittance Prices Worldwide: Making Markets More  
Transparent <http://remittanceprices.worldbank.org> 21.08.2014.

## إستخدام التحويلات



- نظرا لكون تحويلات المهاجرين أموالا خاصة يرسلها المهاجرون لذويهم في مصر أو لحساباتهم الشخصية في البنوك المصرية، فإنه من اليسير رصد تلك التحويلات عبر النظام المصرفي من خلال البنك المركزي المصري بدرجة كبيرة من الدقة فيما يتعلق بالتحويلات الرسمية
- إلا أن إستخدام التحويلات يعود بالأساس الى **السلوك الشخصي** للمهاجر وأسرته في مصر سواء خلال وجود المهاجر بالخارج أو بعد العودة.
- لذلك **لا يمكن رصد سلوك المهاجر** من خلال إحصاءات أو سجلات رسمية، إلا إننا نستعوض عن ذلك بالإعتماد على نتائج الدراسات الميدانية.

## إستخدام التحويلات



- إلا إنه نظرا لغياب الدراسات الميدانية الوطنية الشاملة التي تعتمد على عينة إحصائية ممثلة للمجتمع المصري، فإننا نضطر عادة الى الإعتماد على المسوح الميدانية بالعينة التي يتم تنفيذها في بعض المحافظات والمناطق الجغرافية المختلفة من خلال عينات إحصائية - وغير إحصائية في بعض الأحيان - لا تمثل المجتمع المصري ككل.
- إلا أنها تعطينا، في مجملها، صورة عامة حول سلوك إستخدام التحويلات لدي المصريين العاملين بالخارج وذويهم في مصر.



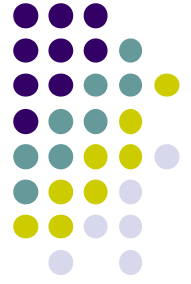
## إستخدام التحويلات

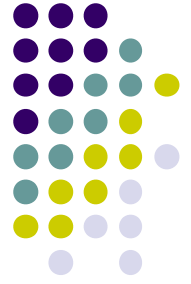
إستخدام التحويلات في مصر طبقا لبعض الدراسات الميدانية الحديثة

السنة والدراسة			أوجه الإنفاق
٢٠١٤	٢٠١٠	٢٠٠٦	
جامعة القاهرة	المنظمة الدولية للهجرة	بنك الإستثمار الأوروبي	
	%٥٥,٨	%٤٣	المصروفات المعيشية اليومية
%٦٢,٣	%١٥,٥	%١٢	التعليم
	%١١,٨	--	الصحة
%٢٢,٤	--	%١٨	تجديد/بناء منزل
%٧,١	--	--	شراء أراضي
%٥,٠	%٥,٨	%١٥	إستثمار
%٣,٣	%١١,١	%١٢	أخرى
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	إجمالي

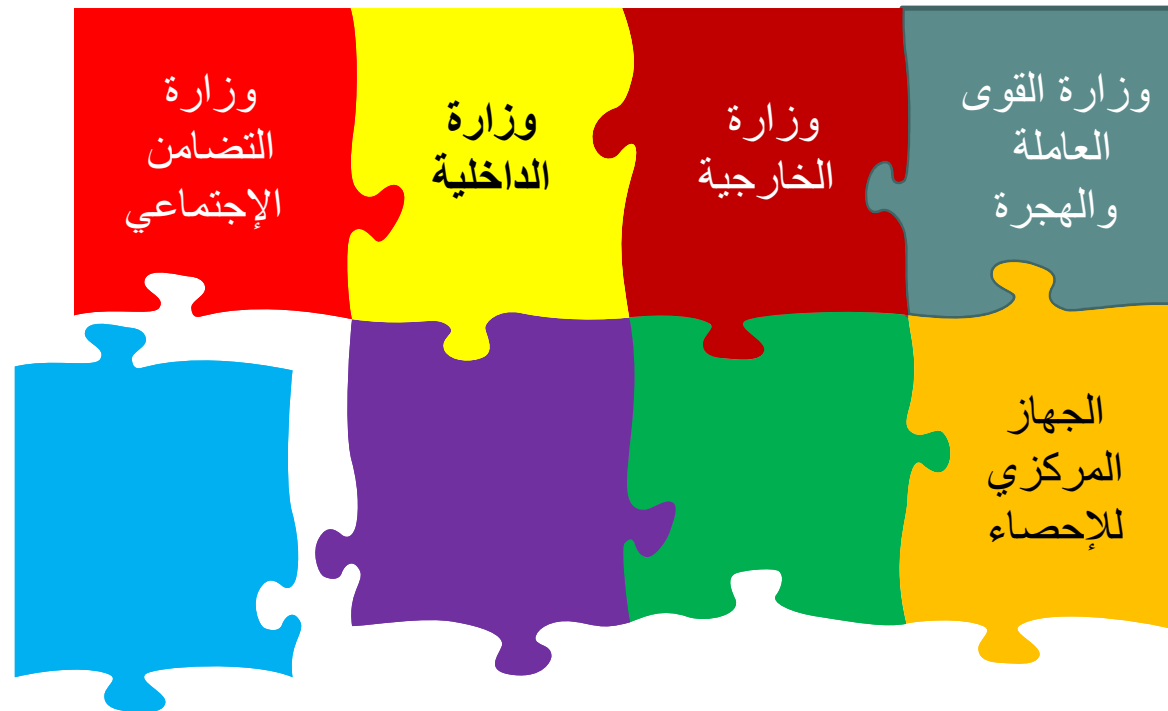


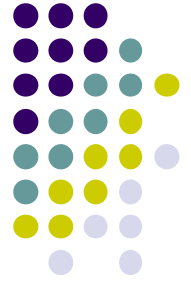
# إستراتيجيات وسياسات توجيه التحويلات نحو تمويل التنمية





## الإطار المؤسسي للهجرة المصرية





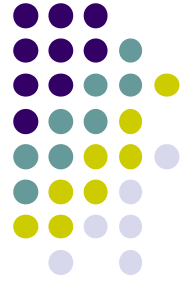
## إستراتيجيات وسياسات توجيه التحويلات نحو تمويل التنمية

- مع تعدد الجهات المسؤولة عن الهجرة والمصريين العاملين في الخارج، تتعدد السياسات السياسات والإستراتيجيات الخاصة بالتعامل مع القضايا المرتبطة بهم، **تتكامل في بعض الأحيان، وتنشئت تلك الجهود في أحيان أخرى.**
- نقدم فيما يلي عرضاً لأهم سياسات توجيه التحويلات نحو تمويل التنمية.



## السياسات الرسمية لتوجيه تحويلات المهاجرين نحو تمويل التنمية

- أكّدت المادة ٦٢ في الدستور المصري الجديد على أن حرية التنقل، والإقامة، والهجرة مكفولة، وأنه لا يجوز إبعاد أى مواطن عن إقليم الدولة، ولا منعه من العودة إليه، كما أكّدت المادة ٨٨ على إلزام الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين بالخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع **وإسهامهم في تنمية الوطن.**
- على الرغم من إهتمام الدستور المصري الجديد/المعدل بالمصريين بالخارج، إلا أنه يلاحظ **أنه لا توجد وثيقة رسمية معلنة**، بخلاف قانون الهجرة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ تلخص رؤية الحكومة المصرية حول الهجرة، وعلى الرغم من عدم وجود استراتيجية رسمية أو خطة عمل رسمية حول سياسة الهجرة في مصر .



## السياسات الرسمية لتوجيه تحويلات المهاجرين نحو تمويل التنمية

- إلا أن تقييم السياسات الحكومية والخطابات العامة لصُناع السياسات في مناسبات مختلفة يبين لنا **خمسة ركائز أو محاور** لسياسة الهجرة المصرية:
  - تشجيع هجرة العمالة لضمان التوازن في سوق العمل المحلية وخفض معدلات البطالة؛
  - تعظيم الفوائد الاقتصادية من الهجرة وزيادة تحويلات المهاجرين؛
  - محاربة الهجرة غير الشرعية؛
  - ضمان حقوق العمالة المهاجرة؛
  - الوفاء باحتياجات العمل في الدول الصديقة المستقبلية للعمالة المصرية.



## السياسات الرسمية لتوجيه تحويلات المهاجرين نحو تمويل التنمية

■ وعلي الرغم من كون تعظيم الفوائد الإقتصادية من الهجرة وزيادة تحويلات المهاجرين تعد واحدة من ركائز سياسة الهجرة المصرية، إلا أن هذا الموضوع لم يحظَ بالإهتمام الكافي في مواد قانون الهجرة رقم ١١١ لعام ١٩٨٣.

■ وقد تركّز إهتمام القانون بالأساس على **إجتذاب** مدخرات المصريين في التنمية، ولم يتطرق الي **الوسائل** المناسبة لزيادة حجم تلك التحويلات أو تخفيض تكلفتها.

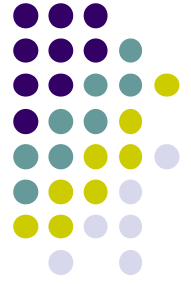
■ وقد ورد نص المادة ١٥ من القانون المشار إليه كالآتي:

■ يعنى عائد إستثمار الودائع التي يودعها المهاجرون المصريون في أحد البنوك العاملة في مصر من كافة الضرائب والرسوم، كما يعامل رأس المال الذي يشارك به المصرى المهاجر أو غيره من المصريين العاملين في مشروعات أو أعمال استثمارية داخل البلاد على أساس تتمتعه بكافة المزايا المقررة لرأس المال الأجنبي الذي يعمل في نفس المجال أو رأس المال الوطنى أيهما أصح له فإذا تقررت أكثر من معاملة تبعا لاختلاف جنسية رأس المال الأجنبي، كانت معاملة رأس المال الذي يشارك به على أساس المعاملة الأكثر ميزة.



## السياسات الرسمية لتوجيه تحويلات المهاجرين نحو تمويل التنمية

- لم تزد اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٤ لعام ١٩٨٤ عما ورد في القانون ذاته، حيث نصت المادة ٢٣ من القرار الوزاري على ما يلي:
- تقوم وزارة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج بالعمل على أن تنشئ **الجهات المختصة** مكاتب للبنوك الوطنية في مدن تجمعات المصريين في الخارج والسعى لدى حكومات دول المهجر للموافقة على تحويل مدخرات المصريين والتأمينات الاجتماعية بأفضل الشروط، وإعداد مشروعات ودراسات جدوى في المجالات التي تهتم المصريين في الخارج وخاصة في مجالات الإسكان والزراعة والصناعة والتكنولوجيا، وطرحها **على المصريين في الخارج** مع إبراز مزاياها على أن يتولى أصحاب هذه المشروعات من المصريين في الخارج إدارة شؤونها عند اقتناعهم بتنفيذها.



## السياسات الرسمية لتوجيه تحويلات المهاجرين نحو تمويل التنمية

- علي الرغم من أهمية ما ورد في تلك المادة من دعوة البنوك الوطنية لإنشاء مكاتب لها في المدن التي يقيم بها المصريون بالخارج وتيسير تدفق التحويلات بالتعاون مع دول المهجر وإعداد مشروعات ودراسات جدوى وطرح تلك المشروعات على المصريين بالخارج، **إلا أن القانون لم يوضح تلك الجهات المختصة بتيسير تلك الخدمات أو آليات التنفيذ الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف.**
- أضف الى ذلك أن **السياق العام** لتلك التشريعات **يخاطب** بالأساس **المستثمرين** المصريين المغتربين ولا يخاطب أبناء الجالية المصرية بشكل عام، لذلك يهمل، فيما يهمل، التحويلات العائلية التي تمثل الشريحة العظمى من المصريين بالخارج وما يمكن أن يتوافر لها، لو توافرت الإرادة السياسية، من فرص للإستثمار في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والجمعيات التعاونية الإنتاجية للمهاجرين العائدين.

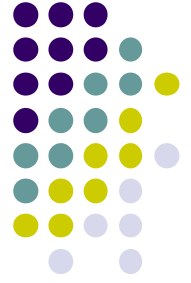


## البنوك العامة والتجارية

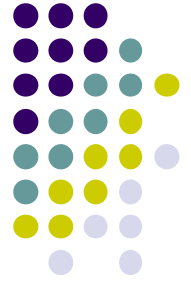


- بإستثناء بعض المبادرات المحدودة الرامية إلى جذب تحويلات المصريين بالخارج للبنوك المصرية، تتصرف البنوك العامة والتجارية مع التحويلات **وكأنها تحصيل حاصل** أو أن ما يتوقع منها أن يودع في حسابات العملات آتٍ لا محالة وأن ما يذهب منها مباشرة لأُسَر المهاجرين لا سبيل لإجتذاب جزء منه للإستثمار في المنتجات البنكية.
- وعلى الرغم من أن **الحكومة المصرية لا تفرض أية قيود على التحويلات**، إلا أنه لا توجد أية منتجات بنكية بالبنوك المصرية لإجتذاب تلك التحويلات، وإن كانت بعض البنوك قد قامت بافتتاح فروع لها في بعض دول المهجر حتى يتم تسهيل التحويلات.

## البنوك العامة والتجارية



- ربما يعزى عزوف البنوك المصرية عن استحداث منتجات بنكية مخصصة للمهاجرين ينبع من فشل محاولاتهم السابقة في هذا الإطار لجذب التحويلات.
- أضف الى ذلك نزوع المصريين للتعامل مع البنوك بنفس نمط التعامل مع شركات تحويل الأموال وقيامهم بسحب التحويلات من البنوك بمجرد تحويلها.



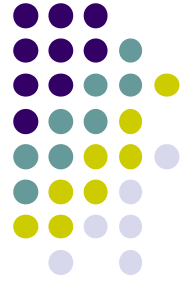
## الهيئة العامة للإستثمار

- تعمل الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة على تقديم مصر **مركز للأعمال والابتكار** وذلك من خلال رعاية برامج الترويج للإستثمار الأجنبي والمحلى وتقديم خدمات ميسرة ومطورة للمستثمرين فى إطار بيئة مهيئة للأعمال وسياسات داعمة للإستثمار.
- ويرتكز عمل الهيئة على **خمسة محاور** رئيسية هى: الترويج لجذب الإستثمار الأجنبي وتحفيز الإستثمار المحلى، تطوير خدمات الإستثمار وتهيئة بيئة الأعمال، إدارة المناطق الحرة وتنمية المناطق الإستثمارية، دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية ريادة الأعمال ، والتطوير المؤسسى الداعم.
- قامت الهيئة العامة للإستثمار مؤخراً بإنشاء **إدارة خاصة لشئون المصريين بالخارج** بهدف فتح قنوات إتصال مباشرة مع المصريين المغتربين لإشراكهم فى عملية التنمية ودفع عجلة الإستثمار فى مصر.



## الهيئة العامة للإستثمار

- كما قام وفد رسمي من الهيئة عام ٢٠١٢ بجولة نظمتها وزارة الخارجية لعدد من الدول العربية شملت دول لبنان والبحرين وسلطنة عمان. هدفت الجولة إلى التعريف بدور هيئة الاستثمار في مجال جذب الاستثمارات والخدمات التي يتم تقديمها للمصريين المغتربين بالخارج، والإجراءات والحوافز الجديدة التي من شأنها تشجيع **المستثمرين** على الإستثمار في مصر، فضلاً عن الخدمات التي يتم تقديمها للمصريين المغتربين بالخارج.
- وقد تم طرح **العديد من الفرص الإستثمارية** بالمحافظات المصرية، بالإضافة إلى إستعراض المشروعات الكبرى خلال تلك الجولة.



## الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني

- بعكس منظمات المجتمع المدني التي تلعب دوراً هاماً في جذب مدخرات المهاجرين وضحها في مشروعات تنموية ناجحة كما هو الحال في كل من تونس والمغرب على سبيل المثال، **لا يوجد دور يذكر لمنظمات المجتمع المدني المصرية** في مجال جذب تحويلات المهاجرين المصريين وتوجيهها لخدمة التنمية في مصر.
- ويعزى ذلك بالأساس الى قلة عدد منظمات المجتمع المدني المصرية العاملة في مجال الهجرة بشكل عام، بالإضافة الى **القيود المفروضة** على عمل الجمعيات الأهلية خشية تحول أعمالها في هذا المجال الى نشاط توظيف الأموال المحظور قانوناً.
- أضف الى ذلك **تخوف المصريين** من التعامل بأموالهم في كيانات غير حكومية..

## الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني



- تقوم جمعيات الإسكان بالدور الأكبر في جذب تحويلات المصريين حيث تساعدهم في الحصول علي المسكن الذي يعد توفيره من الدوافع والأهداف الرئيسية للمهاجرين المصريين.

